المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

03/05/2012

Rappel

-Le choix des articles et leur rubriquage sont proposés par le département Information et Communication du Conseil National des Droits de l'Homme

-La revue de presse est un document et un moyen de veille et de suivi quotidien des articles de la presse nationale et internationale sur les questions de droits de l'Homme. Adressée aux responsables, aux membres et cadres du CNDH, elle a pour objectif d'informer et d'aider à la prise de décision.

-Ce document est adressé également à certains partenaires du Conseil, ainsi qu'à certains établissements publics et représentations marocaines à l'étranger

-Les opinions exprimées dans ces articles n'engagent que leurs auteurs

* تذكير:

- اختيار المقالات وتبويبها مقترح من طرف شعبة الإعلام والتواصل بالمجلس
- هذه وثيقة للرصد والتتبع اليومي للمقالات الصحفية المرتبطة بمجال حقوق الإنسان وطنيا ودوليا، موجهة أساسا للإخبار والمساعدة على اتخاذ القرار، لمسؤولي، أعضاء وأطر المجلس الوطني لحقوق الإنسان
- توجه هذه الوثيقة أيضا لبعض شركاء المجلس وبعض المؤسسات العمومية والتمثيليات الديبلوماسية المغربية بالخارج
- الآراء الواردة في المقالات لا تعبر إلا عن أفكار أصحابها

CNDH dans la presse nationale

المجلس في الصحافة الوطنية

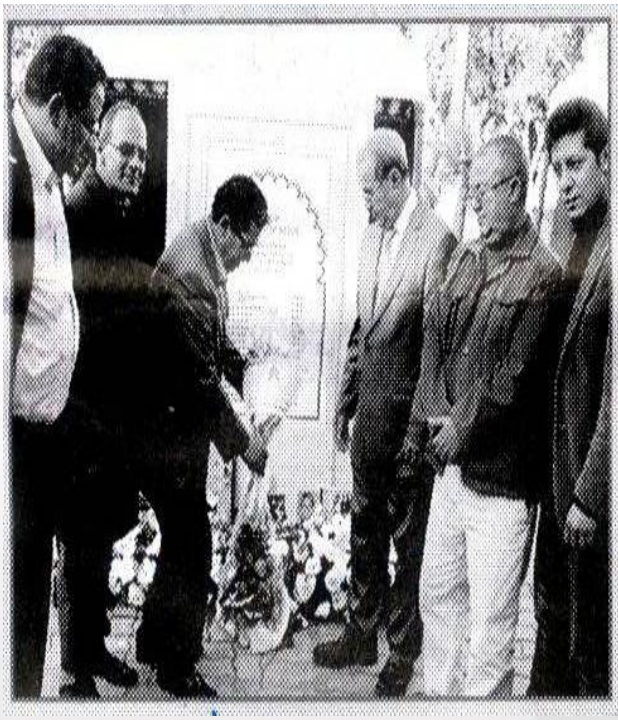

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يضع إكليلا من الزهور على النصب التذكاري لضحايا أركانة

قام وفد من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يرأسه السيد مصطفى العريسة، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش، يوم السبت 28 أبريل 2012 ، بساحة جامع الفنا بالمدينة الحمراء، بوضع إكليل من الزهور على النصب التذكاري لضحايا تفجير مقهى أركانة ، ترحما على أرواح الضحايا.

جاء ذلك خلال حفل إحياء الذكرى السنوية الأولى لهذا الحادث المؤلم، الذي خلف 17 ضحية و21 جريحا مغربيا وأجنبيا. وقد أعرب وفد المجلس عن مساندة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتعاطفه مع عائلات الضحايا وإدانته للإرهاب بكل أشكاله.

معتقلون صحراويون سابقون يطالبون بالحق في الاحتجاج

صحراء 24 / العيون

طالبت مجموعة تقول في شكايتها الموجهة إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أنها تمثل ضحايا الاختفاء والاعتقال التعسفي وذوي الحقوق بالصحراء، تدخل المجلس من أجل حماية وقفاتهم الاحتجاجية السلمية التي دأبوا على تنظيمها أسبوعيا أمام مقر الفرع الجهوي للمجلس بالعيون، للتعبير عن مطالبهم وحقوقهم المشروعة التي تخولها لهم المواثيق الدولية والدستور. وهي الوقفات التي باتت تمنعها السلطات في حين تقول الشكاية ذاتها، تسمح السلطات لفئات أخرى بالاحتجاج.

كما تقول مجموعة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بالصحراء في بيان لها، أنها بعد سنة من الاعتصام المفتوح التي تخوضه بمقر اللجنة الجهوية بالعيون السمارة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان من اجل تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة والمتعلقة بالإدماج الاجتماعي، وبعد سلسلة من الحوارات مع مسؤولي المجلس وأمينه العام و رئيس اللجنة الجهوية بالرباط والعيون، قدمت خلالها وعود لم تتحقق على أرض الواقع، بل ووجهت المطالب بالتهميش الممنهج والتماطل الغير مسؤول الذي لا ينسجم مع النهوض بحقوق الإنسان الذي يتشدق به إعلاميا.

كما رفض أصحاب البيان المعتصمين بمقر اللجنة الجهوي بالعيون سياسة إدارة الظهر التي مورست عليهم من طرف رئيس اللجنة الجهوية بالعيون السمارة، برفضه قبول اللقاء الاستفساري عن مآل الملف.

واستنكر البيان محضر تسليم السكن المقدم من طرف السلطات الذي يتنافى مع التصريحات الفارطة لمسؤولي المجلس بأنه حل جزئي، مع تنديده بمنع الضحايا من تصوير وتوثيق وقفاتهم السلمية، إضافة إلى التدخل الأمني العنيف الذي طال وقفاتهم السلمية.

وختم الضحايا بيانهم بمناشدتهم كافة الضمائر الحية والهيئات الحقوقية والإعلامية المحلية والدولية لمؤازرتهم.

الجمعية المغربية لحقوق الانسان ترفع مذكرة مطالبها حول الحقوق الشغلية لكل من: رئيس الحكومة – وزير العدل والحريات – وزير التشغيل – الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف – بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة – رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان – رئيسي مجلس النواب والمستشارين

مذكـــــــــــــــــــــــرة

حول المطالب الأساسية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان الخاصة بالحقوق الشغلية

إن الحقوق الشغلية – ونعني بها الحق في الشغل والحقوق العمالية أي حقوق عامة الأجراء – تشكل مكونا أساسيا لحقوق الإنسان. وقد تم الإقرار بهذه الحقوق في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي عدد من الإعلانات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان – خاصة العهد الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المصدق عليه من طرف بلادنا – وفي الاتفاقيات والتوصيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية، مع العلم أن بلادنا لم تصدق على أزيد من ثلثي الاتفاقيات من بين 189 اتفاقية للشغل صادرة عن منظمة العمل الدولية.

وقد أقر الدستور والتشريع المغربيين، رغم ما يطبعهما من نواقص وسلبيات، بعدد مهم من الحقوق الشغلية لكن دون تحديد الضمانات لإعمالها. وإن الجمعية، في إطار دفاعها عن هذه الحقوق تعمل من أجل مصادقة بلادنا على كافة المواثيق والاتفاقيات المتضمنة للحقوق الشغلية، ومن أجل إدماج مقتضياتها في التشريع المغربي، ومن أجل التطبيق الفعلي لهذه التشريعات.

إن الهدف من هذه المذكرة الموجهة للسلطات المعنية وللرأي العام هو طرح المطالب الأساسية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان المتعلقة بالحق في الشغل والحقوق العمالية:

1. مصادقة المغرب على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى كافة الاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية وفي مقدمتها:

ـــــ الاتفاقية رقم 87 حول الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي.

ـــــ الاتفاقية رقم 102 المتعلقة بالضمان الاجتماعي

ـــــ الاتفاقية رقم 141 حول تنظيمات الشغيلة في العالم القروي.

ـــــ الاتفاقية رقم 168 حول إنعاش الشغل والحماية من البطالة.

ـــــ الاتفاقية رقم 47 المتعلقة بتقليص مدة العمل إلى 40 ساعة في الأسبوع.

2. ملاءمة الدستور والتشريع المغربي مع المعايير الدولية في مجال الحقوق الشغلية المتضمنة بالخصوص في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي الاتفاقيات والتوصيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية وهذا ما يتطلب بالخصوص:

■ **إلغاء التشريعات والمقتضيات القانونية التي تنتهك الحريات النقابية** ومن ضمنها الحق في الإضراب: الفصل 288 من القانون الجنائي حول ما يسمى بعرقلة حرية العمل، الفصل 5 من مرسوم 5 فبراير 1958 بشأن مباشرة الموظفين للحق النقابي، مقتضيات ظهير 13 شتنبر1938 حول تسخير العمال، المقتضيات التي تمس حق بعض الفئات ـــــ القضاة، موظفو الأمن والجمارك والسجون والمياه والغابات، المتصرفون بالجماعات المحلية والداخلية... ـــــ في التنظيم النقابي والمنافية للاتفاقية رقم 87 الصادرة عن منظمة العمل الدولية. ■ **ملاءمة قوانين الشغل المحلية مع قانون الشغل الدولي** وهوما يتطلب بالخصوص:

مراجعة مدونة الشغل والمراسيم التطبيقية لمقتضياتها بما ينسجم مع الحقوق العمالية المتعارف عليها عالميا وبالخصوص في اتجاه:

ـــــ تمكين كافة الأجراء والأجيرات من الاستفادة من مقتضيات قوانين الشغل باعتبارها حدا أدنى. وهذا ما يجب أن يطبق بالخصوص على خدام وخادمات البيوت وعلى الأجراء العاملين بالمهن ذات الطابع التقليدي الصرف. لذا يجب إصدار القانون الخاص بخدم البيوت على أن تكون مقتضياته منسجمة مع معايير الشغل الدولية.

ـــــــ تقوية وتوسيع الضمانات حول حماية الحريات النقابية والممثلين النقابيين ومندوبي الأجراء ومنحهم التسهيلات الضرورية لأداء مهامهم، وهذا ما يستوجب بالخصوص جعل حد لتهميش دور النقابة على مستوى المقاولة وتجريم انتهاك الحقوق النقابية وفقا بالخصوص للاتفاقية 87 التي التزمت الحكومة يوم 26 أبريل 2011 بالتصديق عليها وللاتفاقيتين 98 و135 المصدق عليهما من طرف المغرب.

ـــ ضمان استقرار العمل، وتقوية الإجراءات الزجرية ضد التسريحات التعسفية للأجراء.

ـــــــ إلغاء الإجراءات القانونية الفضفاضة المتعلقة بمدة العمل والتي أدت إلى فضيحة تشغيل الأجراء لمدة تفوق المدة القانونية وتحديد مدة العمل الأسبوعية في 40 ساعة على الأكثر في القطاعات المنتجة دون أي مساس بالأجر.

ـــــــ إقرار المفهوم الاجتماعي للأجر كوسيلة تكفل للأجير ولأسرته عيشة لائقة وكريمة – بدل اعتباره كثمن للعمل – وربط تطور الأجور بتطور الأثمان حفاظا على القدرة الشرائية للأجراء.

ـــــــ جعل حد للحيف ضد أجراء القطاع الفلاحي على مستوى مدة العمل اليومية والأسبوعية وحرمان أغلبيتهم الساحقة من التعويضات العائلية واتخاذ الإجراءات لتطبيق التزام الحكومة ليوم 26 أبريل 2011 بتوحيد الحد الأدنى للأجور في الصناعة والفلاحة.

ـــــــ تقوية الإجراءات الزجرية ضد المشغلين المنتهكين لقوانين الشغل.

مراجعة قوانين الوظيفة العمومية في اتجاه عصرنتها ودمقرطتها.

التخلي عن محاولة تمرير قانون تنظيمي لحق الإضراب هدفه تكبيل ممارسة حق الإضراب بدل ضمان الممارسة الحرة لهذا الحق.

سن مقتضيات قانونية لضمان الحق في الشغل للجميع والحق في الحماية من البطالة وفي تأمين المعيشة في حالة البطالة مما يستوجب إحداث تعويض معقول عن البطالة بدءا بالتعجيل بإصدار القانون بشأن إحداث تعويض عن فقدان العمل وجعله منسجما مع المعايير المتعارف عليها عالميا.

مراجعة القانون حول التأمين الإجباري عن المرض بالنسبة للأجراء ونصوصه التطبيقية بما يسمح بتغطية صحية فعلية لكافة فئات الشغلية وبضمان العلاج المجاني للفئات المستضعفة من الشغيلة أو المحرومة من العمل.

3. ● إعطاء الأولوية في السياسة الاقتصادية والاجتماعية وفي ميزانية الدولة لاحترام الحق الإنساني والدستوري في الشغل بالنسبة لجميع المواطنين – نساء ورجالا – ومن ضمنهم حاملي الشهادات والاستجابة للمطالب المشروعة للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب (بدءا بتسليمهم وصل الإيداع القانوني) وسائر فئات المعطلين بمن فيهم الأطر العليا والدكاترة المعطلين والمعطلين حاملي الإعاقة(ذوي الحاجات الخاصة).

إلغاء كافة المتابعات الجارية في حق المعطلين بسبب نشاطهم المشروع المرتبط بالمطالبة بالحق في الشغل.

إنصاف ضحايا شركة النجاة الإماراتية، ومتابعة المسؤولين المتورطين في فضيحة التحايل عليهم.

جعل حد للإجراءات التي تمس باستقرار الشغل مؤدية إلى هشاشة الشغل وتسهيل تسريح الأجراء والأجيرات بل وإلى تحويلهم إلى سلعة كما هو الشأن بالنسبة لوكالات الوساطة في اليد العاملة المؤقتة التي تفشت بشكل كبير، دون احترام الإجراءات القانونية بالموازاة مع دوس أبسط حقوق الأجيرات والأجراء المرتبطين بهذه الوكالات.

جعل حد للتحايل على القانون من طرف عدد من المشغلين الذين يعمدون إلى إحداث شركات وهمية تشتغل بمعمل الشركة الأصل بهدف تسهيل التخلص من الأجراء وكذا من طرف المشغلين الذين يفتعلون التفالس لنفس الغرض.

ترسيم الأجيرات والأجراء المؤقتين الذين يشتغلون بمناصب قارة وجعل حد للعمل بالعقدة إلا في الحالات المعروفة والمبررة بفعل طبيعة العمل كعمل موسمي أو غير قار.

منع استعمال التكوين أو التدرج المهني من طرف المقاولات كغطاء لتشغيل يد عاملة بأجور زهيدة ومنع أي تأثير سلبي لاستقبال المتعلمين والمكونين في المقاولات على عدد العاملين بها وأي مساس بطاقتها التشغيلية الفعلية.

● جعل حد للتمييز في التشغيل بين المواطنين الذين لهم نفس المؤهلات والكفاءات وفتح تحقيق حول التمييز في التشغيل عن طريق التوظيفات الزبونية في المؤسسات العمومية والجماعات المحلية.

4. ● **تطبيق قوانين الشغل الحالية** – رغم نواقصها – مما يفرض اتخاذ إجراءات والقيام بحملات التعريف بمقتضياتها بشكل واسع والمراقبة الجادة والمستمرة لتطبيقها وجعل حد للإفلات من العقاب في مجال انتهاك المشغلين لمقتضيات قانون الشغل وزجر ومعاقبة المشغلين المنتهكين لهذه المقتضيات خاصة منها ما يتعلق بالحقوق النقابية والحق في العمل واستقراره والحق في الأجر القانوني وفي خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

● تطبيق قوانين الشغل على ما يسمى بالمناطق الحرة وفتحها أمام مفتشي الشغل ومراقبي الضمان الاجتماعي.

وضع آليات فعالة وعادلة للمعالجة السريعة لنزاعات الشغل الفردية والجماعية وهوما يفترض بالخصوص تطوير دور مفتشية الشغل وتمكينها من الوسائل الضرورية للقيام بمهامها وتوفير الحماية اللازمة لمفتشي الشغل أثناء القيام بواجبهم وتطبيق القانون بشأن تأسيس وتفعيل اللجان الإقليمية والوطنية للبحث والمصالحة وبشأن مقتضيات التحكيم وجعل حد لتماطل القضاء في البث في الملفات المتعلقة بدعاوى العمال ضد مشغليهم وتحريك الدعاوى العمومية ضد المشغلين في شأن انتهاك القوانين، وتطبيق القانون فيما يتعلق بمشاركة ممثلي المأجورين في تشكيلة المحكمة عند البث في نزاعات الشغل، وضمان استفادة الأجراء من المساعدة القضائية والتأسيس لقضاء اجتماعي نزيه ومستقل متخصص في علاقات الشغل وما يرتبط بها.

● جعل حد لعدم تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لفائدة الأجراء

5. **ضمان المساواة الفعلية بين النساء والرجال** بشأن الحق في الشغل وبشأن كافة الحقوق العمالية وحماية النساء الأجيرات من التحرش الجنسي ومن دوس كرامتهن. كما يجب احترام الحقوق الخاصة بالنساء في مجال الشغل.

6. **القضاء على التمييز بين الأجراء** مهما كانت أسسه: الجنس، اللون، الجنسية، الأصل الاجتماعي، الحالة الزوجية، الأصل الوطني، الانتماء النقابي، الانتماء السياسي، العقيدة، الهوية اللغوية والثقافية، المنطقة، الخ.

7. **احترام الحقوق النقابية على المستوى الواقعي** مما يفرض – إضافة لإلغاء المقتضيات القانونية المنافية للحريات النقابية – بالخصوص:

– احترام حق الانتماء النقابي واحترام حق تأسيس النقابات وتشكيل مكاتب نقابية والتفاوض الجماعي مما يفرض اتخاذ التدابير القانونية والإجرائية والعملية لزجر المشغلين المنتهكين لهذه الحقوق.

جعل حد للعراقيل التي تضعها السلطات نفسها أمام تشكيل النقابات والمكاتب النقابية، عبر التماطل في تسليم وصول الإيداع القانونية والتأشير على نسخ الملفات القانونية.

– إعطاء التسهيلات اللازمة لممارسة العمل النقابي.

– احترام حق الإضراب وجعل حد لاستعمال الفصل 288 من القانون الجنائي كوسيلة قانونية لزجر ممارسة هذا الحق مع رد الاعتبار لجميع ضحايا استعمال هذا الفصل بإرجاعهم للعمل ومحو العقوبات المترتبة عن تطبيقه.

– جعل حد للموقف الخاطئ للقضاء من الإضراب الذي يصنفه أحيانا كترك للعمل أو كعرقلة لحرية العمل

– جعل حد لقمع الوقفات والاعتصامات العمالية السلمية.

– توقيف المتابعات ضد النقابيين بسبب نشاطهم النقابي المشروع وإلغاء الأحكام الجائرة الصادرة ضدهم.

– فتح تحقيق حول اللوائح السوداء لنقابيين مطرودين من العمل والمتداولة بين بعض مؤسسات القطاع الخاص.

8. **تمكين كافة الأجراء من أجور عادلة** توفر معيشة كريمة لهم ولعائلاتهم وتسمح بتطور مستواهم المعيشي وهوما يستوجب الزيادة في الحد الأدنى للأجور وتوحيده بالنسبة لكل القطاعات (وفي هذا الإطار، نطالب بتمكين قطاع النسيج بنفس الحد الأدنى المعمول به في القطاعات الصناعية الأخرى وتفعيل اتفاق 26 أبريل 2011 بشأن توحيد الحد الأدنى للأجور في الفلاحة والصناعة) والزيادة في الأجور عامة بما يتلاءم مع ارتفاع كلفة المعيشة وسن سياسة ضريبية عادلة.

جعل حد لفضيحة الأجور التي تقل عن الحد الأدنى القانوني للأجور .

10. **تحسين شروط العمل** وهوما يستوجب بالخصوص:
تحسين شروط الصحة والسلامة بدءا بتطبيق القوانين الجاري بها العمل في هذا الشأن.
تأمين فرص متساوية لكل أجير وأجيرة بالنسبة للترقية في العمل إلى مستوى أعلى مناسب دون خضوع في ذلك لأي اعتبار سوى اعتبارات الأقدمية في العمل والكفاءة.
احترام القوانين – مع تطويرها – بشأن مدة العمل اليومية والأسبوعية والراحة الأسبوعية والأعياد المؤدى عنها والعطلة السنوية.
9. احترام المقتضيات القانونية المتعلقةبالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عبر تعميم تسجيل كافة الأجراء في الصندوق والسهر على تصريح المشغلين بكافة الأجور المسددة للعمال.
تمكين عموم العاملات والعمال الزراعيين من التعويضات العائلية.
تمكين كافة الأجيرات والأجراء من معاش للتقاعد يوفر الحد الأدنى من الحياة الكريمة.
تعميم التغطية الصحية الكاملة على كافة الأجيرات والأجراء بمن فيهم أولئك الذين فقدوا عملهم.
- دمقرطة تسيير صناديق التقاعد والتعاضديات ومؤسسات الأعمال الاجتماعية وإشراك ممثلي المنخرطين/ات وذوي الحقوق في تسييرها.

اتخاذ الإجراءات لتمكين كافة الأجيرات والأجراء من السكن اللائق.
جعل حد للأمية المتفشية وسط الأجيرات والأجراء.
11. اتخاذ الإجراءات الزجرية الرادعة ضد تشغيل الأطفال دون السن القانوني (15 سنة) مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية صحة الأطفال اليافعين المضطرين للعمل.
12. تحمل الدولة لمسؤولياتها بشأن الحقوق الشغلية للمغاربة المهاجرين والاعتناء بقضاياهم، وبشأن الحقوق الشغلية للأجانب القاطنين ببلادنا.
13. إن الاستجابة للمطالب المطروحة سابقا يفترض بدوره توفير الشروط الكفيلة باحترام حق الشعب المغربي في تقرير مصيره الاقتصادي والحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعموم المواطنات والمواطنين، وهوما يستوجب العمل على وضع سياسة اقتصادية تضمن التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتخاذ إجراءات استعجالية مثل إعمال شعار عدم الإفلات من العقاب بشأن الجرائم الاقتصادية والاجتماعية وجعل حد للتبعية الاقتصادية لمراكز القرار الخارجية وإعادة النظر في اتفاقيتي التبادل الحر مع الولايات المتحدة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي وإلغاء المديونية الخارجية للمغرب التي تشكل خدماتها إلى جانب سياسة التقويم الهيكلي وانعكاسات العولمة الليبرالية حواجز خطيرة أمام التنمية واحترام حقوق الإنسان.

L'école des Sciences de l'Information (ESI) Rejoint les grandes Ecoles.

Description
L'École des sciences de l'information (ESI) est un établissement d'enseignement supérieur public à Rabat qui fait partie des grandes écoles ne relevant pas de l'université. Elle est sous la tutelle du Haut-Commissariat au Plan (HCP). Selon le classement de la Direction de la Formation des Cadres du Ministère de l'Enseignement Supérieure de la Recherche Scientifique et de la Formation des cadres, l'ESI fait partie des Etablissements à caractère scientifique et technique (dont entre autres les
écoles d'Ingénieurs). Selon le même classement, l'Ecole des Sciences de l'Information, l'Institut National des Postes et Télécommunication, et l'Institut Supérieur de l'Information et de la Communication, sont regroupés dans le pôle intitulé « Sciences et Technologie de l'Information et de la communication ». L'ESI a pour mission principale d'assurer la formation, la formation continue et la recherche dans les domaines des sciences de l'information, notamment l'ingénierie et la gestion du contenu, de l'information et de la connaissance.
L'ESI créée en 1974 est à sa 34éme promotion. Elle a délivré, dans le cadre de l'ancien système (Cf. Décret n° 2.75.845 du 30 décembre 1975) plus de 2600 diplômes d'Informatiste (Bac+4)
et 300 diplômes d'informatiste spécialisé (2 ans de formation, ouverte aux informatistes, licenciés et équivalant ayant 3 ans d'expérience minimum). Ses lauréats exercent aussi bien dans le secteur public, semi public et privé, qu'au sein de plusieurs multinationales au Maroc et à l'étranger.
Réforme :
La réforme de 2011 permet à l'ESI de varier son offre de formation et d'intégrer le statut des grandes écoles accessibles après classes préparatoires. Cette réforme qui rentre en vigueur à partir de Septembre 2012, est organisée autour de quatre cycles de formation donnant accès à quatre diplômes nationaux.
I) Filières de formation :
La formation académique et continue ainsi que la recherche à l'ESI sont structurées autour de quatre filières principales :
1. Bibliothéconomie et Documentation ;
2. Archivistique et Records Management ;
3. Management et Ingénierie des Systèmes d'Information ;
4. Veille Stratégique et Intelligence Compétitive ;
II) Diplômes nationaux :
La formation à l'ESI donne lieu à un des quatre diplômes suivants
1. Informatiste Spécialisé (classes préparatoires +3ans)
2. Master en Sciences de l'Information (4 semestres)
3. Masters Spécialisés (4 semestres)
4. Doctorat en sciences de l'information (3 ans)

Cycles de formation :

I) Cycle des Informatistes Spécialisés : A partir de la rentrée universitaire 2012/2013, l'ESI démarrera la formation pour le cycle des Informatistes spécialisés (classes préparatoires+ 3ans), selon la nouvelle architecture pédagogique
de la réforme précitée. Ce cycle dure trois ans après les classes préparatoires et sera sanctionné par le diplôme d'Informatiste Spécialisé donnant lieu au grade de l'échelle 11 dans l'Administration publique et à
celui de cadre supérieur ou manager au même titre que les lauréats des grandes écoles dans le secteur privé.

L'accès en première année du cycle des Informatistes Spécialisés est ouvert:

1. Aux candidats ayant réussi le concours national commun d'admission dans certains établissements de formation d'ingénieurs dans la limite des places prévues à l'ESI.
2. Sur concours aux candidats ayant validé les deux années de classes préparatoires économiques et commerciales.
3. L'ESI prévoit également l'accès en deuxième année à une filière du cycle informatiste spécialisé par voie d'étude de dossier et éventuellement entretien aux candidats titulaires du diplôme d'informatistes ou un diplôme de même niveau en sciences de l'information.

II) Cycle de Masters en Science de l'Information (En cours de mise en place) : Le Cycle du master en Sciences de l'Information vise essentiellement à permettre aux candidats ayant des profils précis (juriste, médecin, économiste, historien, agronome, chimiste…etc) d'intégrer le domaine des sciences de l'information pour se spécialiser chacun dans son domaine de départ et devenir ainsi (documentaliste ou archiviste ou bibliothécaire en médecine, ou en agronomie ou en histoire ou en droit…etc).

Ce cycle dure quatre semestres, après le diplôme d'informatiste, ou la licence d'études fondamentales, ou la licence professionnelle ou un diplôme de même niveau, ou tout diplôme reconnu équivalent. Ce cycle est sanctionné par le diplôme de master.

III)Cycle de Masters spécialisés (En cours de mise en place): Le Cycle du Master spécialisé est un cycle qui vise la satisfaction de besoins précis. Sa conception peut être à la carte selon une demande exprimée. L'ESI prépare actuellement un Master spécialisé dans la protection de la mémoire d'une partie de l'histoire marocaine et ce à la demande du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) dans le cadre de sa stratégie soutenue par l'Union Européenne. Aussi et à la demande de plusieurs opérateurs publics et privés, l'ESI prépare un master en intelligence compétitive pour la formation des veilleurs stratégiques.

Ce cycle dure quatre semestres, après le diplôme d'informatiste, ou la licence d'études fondamentales, ou la licence professionnelle ou un diplôme de même niveau, ou tout diplôme reconnu équivalent. Ce cycle est sanctionné par le diplôme de master spécialisé.

IV)Cycle de Doctorat : L'ESI a démarré ce cycle par la formation de Doctorants dans le cadre de conventions et partenariats avec des institutions spécialisées au Maroc et à l'étranger.

Le cycle de Doctorat dure trois ans après le diplôme d'informatiste spécialisé ou le diplôme de master, ou le diplôme de master spécialisé, ou l'un des diplômes nationaux dont la liste sera fixée ultérieurement.

Cycles de formation :

I) Cycle des Informatistes Spécialisés : A partir de la rentrée universitaire 2012/2013, l'ESI démarrera la formation pour le cycle des Informatistes spécialisés (classes préparatoires+ 3ans), selon la nouvelle architecture pédagogique
de la réforme précitée. Ce cycle dure trois ans après les classes préparatoires et sera sanctionné par le diplôme d'Informatiste Spécialisé donnant lieu au grade de l'échelle 11 dans l'Administration publique et à
celui de cadre supérieur ou manager au même titre que les lauréats des grandes écoles dans le secteur privé.

L'accès en première année du cycle des Informatistes Spécialisés est ouvert:

1. Aux candidats ayant réussi le concours national commun d'admission dans certains établissements de formation d'ingénieurs dans la limite des places prévues à l'ESI.
2. Sur concours aux candidats ayant validé les deux années de classes préparatoires économiques et commerciales.
3. L'ESI prévoit également l'accès en deuxième année à une filière du cycle informatiste spécialisé par voie d'étude de dossier et éventuellement entretien aux candidats titulaires du diplôme d'informatistes ou un diplôme de même niveau en sciences de l'information.

II) Cycle de Masters en Science de l'Information (En cours de mise en place) : Le Cycle du master en Sciences de l'Information vise essentiellement à permettre aux candidats ayant des profils précis (juriste, médecin, économiste, historien, agronome, chimiste…etc) d'intégrer le domaine des sciences de l'information pour se spécialiser chacun dans son domaine de départ et devenir ainsi (documentaliste ou archiviste ou bibliothécaire en médecine, ou en agronomie ou en histoire ou en droit…etc).

Ce cycle dure quatre semestres, après le diplôme d'informatiste, ou la licence d'études fondamentales, ou la licence professionnelle ou un diplôme de même niveau, ou tout diplôme reconnu équivalent. Ce cycle est sanctionné par le diplôme de master.

III)Cycle de Masters spécialisés (En cours de mise en place): Le Cycle du Master spécialisé est un cycle qui vise la satisfaction de besoins précis. Sa conception peut être à la carte selon une demande exprimée. L'ESI prépare actuellement un Master spécialisé dans la protection de la mémoire d'une partie de l'histoire marocaine et ce à la demande du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) dans le cadre de sa stratégie soutenue par l'Union Européenne. Aussi et à la demande de plusieurs opérateurs publics et privés, l'ESI prépare un master en intelligence compétitive pour la formation des veilleurs stratégiques.

Ce cycle dure quatre semestres, après le diplôme d'informatiste, ou la licence d'études fondamentales, ou la licence professionnelle ou un diplôme de même niveau, ou tout diplôme reconnu équivalent. Ce cycle est sanctionné par le diplôme de master spécialisé.

IV)Cycle de Doctorat : L'ESI a démarré ce cycle par la formation de Doctorants dans le cadre de conventions et partenariats avec des institutions spécialisées au Maroc et à l'étranger.

Le cycle de Doctorat dure trois ans après le diplôme d'informatiste spécialisé ou le diplôme de master, ou le diplôme de master spécialisé, ou l'un des diplômes nationaux dont la liste sera fixée ultérieurement.

La cote de la culture marocaine est très grande à Genève

La présidente du Salon international du livre et de la presse de Genève, Isabelle Falconnier, a salué la prestation éclatante du Pavillon Maroc à la 26ème édition de cette manifestation qui s'est achevée dimanche et où le Royaume était l'invité d'honneur.

Mme Falconnier a été séduite par le fait que le Maroc n'était pas seulement présent sur un seul espace, comme c'est généralement le cas pour les hôtes d'honneur, mais que la richesse de sa culture était visible sur plusieurs espaces.

"J'ai trouvé cela très audacieux. Ces espaces épatants ont montré que la culture marocaine était très riche, grâce aux nombreux livres exposés, à l'art, à la gastronomie et aux plaisir de tous les sens. J'ai pu constater que la cote d'amour de la culture marocaine dans un sens large est très grande à Genève. Peut-être que nous avons, nous Suisses, quelques leçons à en tirer".

La Directrice du Salon, Adeline Beaux a, quant à elle, mis en exergue la prouesse technique qu'a été la construction d'un Pavillon décliné sur cinq espaces et a salué "la qualité architecturale du projet et l'exploit technique qu'a représenté sa mise en œuvre".

Les responsables suisses du Salon, Adeline Beaux et Isabelle Falconnier, ne cachent pas leur souhait d'envisager un espace réservé au Maroc et au Maghreb en général l'année prochaine. "Cette présence est souhaitable et il faut réfléchir à la forme adéquate pour la mettre en œuvre".

Mustapha Alaoui, commissaire et architecte concepteur du Pavillon, tient à préciser que ce dernier a "pu bénéficier de partenariats importants, notamment de Bank Al Maghrib et de la BNRM qui a présenté une exposition intéressante sur la calligraphie et la monnaie. Le très bel accrochage autour des arts plastiques a été rendu possible grâce aux fondations ONA, Société générale et Bank Al Maghrib ainsi qu'au fonds patrimonial du ministère de la Culture.

"Les musées du Maroc ont mis à disposition de notre Pavillon des collections uniques puisque certaines pièces n'avaient jamais quitté le Maroc. La Bibliothèque nationale du Royaume et la bibliothèque Sbihi nous ont fourni en manuscrits uniques. Toutes et tous se sont mobilisés pour présenter, à une échelle jamais vue auparavant, une culture marocaine de l'excellence", a-t-il dit.

Pour sa part, le responsable du pôle Cultures au CCME et directeur de la programmation du Pavillon Maroc, Younès Ajarraï a expliqué que le "concept de ce programme montre l'image du Maroc d'aujourd'hui : plurielle, décomplexée et ouverte sur le monde".

"Une mention particulière doit être adressée aux écrivains, cinéastes, plasticiens, artistes et autres conférenciers qui ont répondu présents et ont donné un caractère exceptionnel à cet événement.

En compagnie de leurs éditeurs, ils ont donné au public suisse et aux représentations diplomatiques et onusiennes à voir et à entendre la richesse, la diversité et l'intelligence d'un Maroc en mouvement, de sa création vivante et à l'écoute du monde. Sans eux, rien n'aurait été possible. Qu'ils en soient tous remerciés ici. Dorénavant, il faudra capitaliser sur ce précédent", a-t-il souligné.

Pendant les cinq jours, le Pavillon du Maroc a accueilli les 100.000 visiteurs du Salon dans les six espaces thématiques répartis sur une superficie de 2000 m2. Kitab, la librairie aux 3.000 titres, a fait la part belle aux écrivains, poètes, chercheurs et éditeurs marocains, avec en prime un antre réservé aux conférences et aux projections, Hiwar. Une impressionnante collection de pièces de monnaie et de manuscrits a été accueillie dans l'espace Kalam.

L'espace Diwan a présenté des objets précieux de l'histoire et de la mémoire du riche patrimoine culturel marocain. Quant à l'espace Founoun, dédié aux signes et aux symboles, il a permis au public de découvrir cent ans d'histoire des arts plastiques au Maroc, depuis les orientalistes aux artistes contemporains à travers une exposition inédite des œuvres des plus grands plasticiens marocains. La gastronomie n'était pas en reste puisqu'un restaurant marocain a occupé l'espace Douiria.

Ces différents espaces ont ainsi accueilli une programmation éclectique exceptionnelle. Plus de 120 auteurs, chercheurs, conférenciers et artistes marocains en provenance du Maroc et de plusieurs pays de résidence ont animé plus d'une centaine de conférences et de débats, signatures et dédicaces, projections de films et de documentaires, lectures de contes et de poésie, ateliers jeunesse et de cuisine, initiation à la calligraphique.

Les Nocturnes, organisées en marge du Salon, étaient l'occasion de spectacles animés par les artistes marocains de renommée internationale, Hindi Zahra et Hamid El Kasri. Un défilé de mode concocté par le talentueux designer marocain Albert Oiknine a clôturé la soirée de gala.

"Une rencontre exceptionnelle a également été programmée avec les co-fondateurs et pilotes de l'avion Solar Impulse, Bertrand Piccard et André Borschberg, avant leur premier vol à l'énergie solaire hors d'Europe, prévu dans quelques semaines à destination du Maroc, en collaboration avec MASEN (Moroccan Agency for Solar Energy), soulignant ainsi l'importance de la promotion des énergies renouvelables au Maroc,"premier pays à avoir relevé le défi d'investir dans l'énergie solaire", ont-ils tenu à souligner.

Des institutions nationales étaient présentes avec leurs publications, notamment le Conseil de la communauté marocaine à l'étranger, le Conseil national des droits de l'Homme, l'IRCAM, le Conseil de la concurrence, l'Instance centrale de prévention de la corruption, le Centre cinématographique marocain et l'Institut royal des études stratégiques.

ندوة وطنية حول موضوع " الشباب المغربي من منظور السياسات العمومية "

تنظم جمعية خريجي المعهد الملكي لأطر الشبيبة والرياضة جمعية و خريجي المعهد الوطني والاحصاء والاقتصاد التطبيقي "سيكما 21 " ندوة وطنية حول موضوع " الشباب المغربي من منظور السياسات العمومية" يوم 05 مايو على الساعة التاسعة صباحا بقاعة علال الفاسي باكدال الرباط.

وتريد الجمعيتان من خلال تنظيم هذا اللقاء الوطني إخراج الكثير من الاسئلة العالقة منها والحديثة حول الموضوع إلى فضاء النقاش العمومي الذي يستدعى له نخبة من الفاعلين من شتى الآفاق: صناع قرار السياسات العمومية، منظمات غير حكومية، هيئات شبابية من المجتمع المدني وباحثون منشغلون بأسئلة الحكامة والاندماج في السياسات العمومية الموجهة للشباب.

وستشكل هذه الندوة التي استدعي لها وزيرا الشباب والرياضة والعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني وهيئات غير حكومية وباحثين مختصين وجمعيات فاعلة وذات الصلة بالموضوع، فرصة لتشخيص الوضع الشبابي بالمغرب ولتقييم السياسات العمومية الموجهة للشباب ومنها الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب. كما ستعمل الندوة، من خلال ثلاث ورشات متخصصة ستنظم بتعاون مع مؤسسات متنوعة، على الانكباب على مدارسة قضايا منهجية وتنظيمية في التعامل مع محاور الندوة كالتالي:

1- الورشة الاولى : السياسات العمومية الموجهة للشباب والحكامة

بتعاون مع المعهد المغربي للحكامة (م.م.ح)

2- **الورشة الثانية** : تقييم السياسات العمومية الموجهة للشباب

بتعاون مع الجمعية المغربية للتقييم (ج.م.تق)

3- **الورشة الثالثة** : خارطة الطريق للمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي

بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الانسان (م.و.ح.إ)